

2017

## المحاسبة والافصاح عن تكاليف الاقتراض في ضوء معيار المحاسبة الدولي 23 في الشركات المساهمة العامة الأردنية

Mohammad Bachayra

bachayrama@jinan.edu.lb, مدرس في جامعة البلقاء التطبيقية – كلية الحصن الجامعية

Follow this and additional works at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/aljinan>



Part of the [Business Law, Public Responsibility, and Ethics Commons](#), and the [Finance and Financial Management Commons](#)

### Recommended Citation

Bachayra, Mohammad (2017) "المحاسبة والافصاح عن تكاليف الاقتراض في ضوء معيار المحاسبة الدولي 23 في الشركات المساهمة العامة الأردنية," *الجنان Al Jinan*: Vol. 9 , Article 1.

Available at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/aljinan/vol9/iss1/1>

This Article is brought to you for free and open access by Arab Journals Platform. It has been accepted for inclusion in *الجنان Al Jinan* by an authorized editor. The journal is hosted on [Digital Commons](#), an Elsevier platform. For more information, please contact [rakan@aarj.edu.jo](mailto:rakan@aarj.edu.jo), [marah@aarj.edu.jo](mailto:marah@aarj.edu.jo), [u.murad@aarj.edu.jo](mailto:u.murad@aarj.edu.jo).

محمد محمود بشايرة

مدرّس في جامعة البلقاء التطبيقية – كلية الحصن الجامعية

## «المحاسبة والإفصاح عن تكاليف الاقتراض في ضوء معيار المحاسبة الدولي ٢٣ في الشركات المساهمة العامة الأردنية»

DOI: 10.33986/0522-000-009-001

### ملخص الدراسة :

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم كيفية تطبيق ومدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٣ ( تكاليف الاقتراض ) المتعلقة بمتطلبات المعالجة المحاسبية ومتطلبات الإفصاح ، وقد تمّ إعداد وتوزيع استبانة على عينة الدراسة وهم محاسبى أو مُعدّي القوائم المالية في هذه الشركات وعددها ستون شركة فقد تمّ توزيع مائة وعشرون استبانة تمّ استرداد مائة حيث تمّ قبولها للتحليل بواسطة برنامج الرزم الإحصائية (spss) وكان أهم نتائج الدراسة ما يلي:

١- إنّ الشركات المساهمة العامة تلتزم بالمحاسبة عن تكاليف الاقتراض وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة.

٢- تُصح الشركات المساهمة العامة عن تكاليف الاقتراض حسب متطلبات معيار المحاسبة الدولي ٢٣.

وفي ضوء نتائج الدراسة فإنّ أهم توصيات الدراسة هو: أن يتمّ تبني جميع فقرات المعيار المحاسبى الدولي ٢٣ ( تكاليف الاقتراض ) حتى لا يكون هناك تناقض في تطبيق متطلبات المعيار.

### المقدمة :

يُعتبر الاقتراض في العصر الحديث من الأمور التي ينشد إليها أصحاب القرار في القطاع المالي وذلك لما للموضوع من أهمية قصوى في تكوين الهيكل التمويلي للمنشأة ولما له من أهمية

قصوى في دراسة العائد والمنفعة على موجودات المنشأة الأمر الذي يُحتمُّ على الشركات بذل العناية والجهد أثناء اللجوء إلى الاقتراض حتى يكون مصدراً من مصادر التمويل المفضلة ضمن البدائل المتاحة للتمويل.

ومن أهمّ الموضوعات التي عالجتها المعايير المحاسبية الدولية هو موضوع القياس والإفصاح وبالتالي فإننا سنبحث في المحاسبة عن تكاليف الاقتراض في الشركات المساهمة العامة الأردنية من حيث طرق القياس والإفصاح ؛ وفي علم المحاسبة ينقسم المحاسبين إلى أكثر من فريق أثناء التسجيل المحاسبي للعمليات التي تتعلق بالاقتراض ، ففريق يسجّل الاقتراض بقيمته الحالية وفريق يسجّله بقيمته المستقبلية وفريق يرسمل تكاليف الاقتراض وفريق يحملها للأرباح والخسائر بوصفها مصاريف وإلى غير ذلك من التفاصيل الدقيقة حول الموضوع.

ولقد ارتأيت أن أبحث في كيفية المعالجة المحاسبية لتكاليف الاقتراض في الشركات المساهمة العامة الأردنية ومدى تلازمها مع متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٢ « تكاليف الاقتراض ». ومن ثم يمكن استخلاص نتائج تؤيد تطبيق الشركات المساهمة العامة الأردنية لتطبيق متطلبات المعالجة المحاسبية لتكاليف الاقتراض أو استخلاص نتائج ترفض وتؤكد عدم تطبيق متطلبات المعيار في المحاسبة عن تكاليف الاقتراض.

مشكلة الدراسة: تكمن مشكلة الدراسة في الإجابة عن المحاور التالية :

١- هل تلتزم الشركات المساهمة العامة الأردنية بالمحاسبة عن تكاليف الاقتراض طبقاً لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٢؟

٢- هل تلتزم الشركات المساهمة العامة الأردنية بالإفصاح عن الطرق المتبعة في القياس والإفصاح حسب متطلبات المعيار المحاسبي الدولي ٢٢؟

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى ما يلي :

١- التعرف على بنود المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٢ « تكاليف الاقتراض ».

٢- التعرف على الطرق المحاسبية التي تستخدمها الشركات المساهمة العامة الأردنية في القياس والإفصاح عن تكاليف الاقتراض ومدى التزامها بتطبيق متطلبات المعيار المحاسبي الدولي ٢٢ عن تكاليف الاقتراض.

أهمية الدراسة: تتبع أهمية الدراسة من أهمية تطبيق معايير المحاسبة الدولية، حيث إنّ تطبيقها يُضفي مصداقية ودقّة وقابليّة للمقارنة وموضوعيّة ممّا يجعل المعلومات المحاسبية أكثر منفعة وقبولاً وموثوقيّة من قبل المستخدمين الداخليين والخارجيين. إنه من المفيد للمحاسبين

الذين يعملون في الشركات المساهمة العامة أن يطبقوا متطلبات معايير المحاسبة الدولية ومنها المعيار ٢٣ بشأن تكاليف الاقتراض لما لذلك من أهمية في إضفاء طابع دولي على سياساتهم المحاسبية.

فرضيات الدراسة: تقوم الدراسة على الفرضيات التالية :

#### الفرضية الأولى:

تلتزم الشركات المساهمة العامة الأردنية بالمحاسبة عن تكاليف الاقتراض وفقاً لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٣.

#### الفرضية الثانية:

تلتزم الشركات المساهمة العامة الأردنية بمتطلبات الإفصاح عن تكاليف الاقتراض وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم ٢٣.  
الدراسات السابقة :

دراسة البشاييرة، محمد (٢٠١٠) بعنوان « تطبيق المفاهيم المحاسبية للقيمة العادلة في البنوك الاردنية » هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على القيمة العادلة ومفاهيمها وكيفية قياسها و المحاسبة على أساسها والإفصاح عنها. طبقت هذه الدراسة على البنوك الأردنية وأعدت استبانة وزعت على محاسبي الإدارة أو المدير المالي لجمع البيانات من أجل تحليلها ، وتم استخدام برنامج الرزم الإحصائية SPSS من أجل تحليل البيانات واختبار الفرضيات والتوصل إلى النتائج.

وقد خلصت الدراسة إلى أن البنوك الأردنية تطبق مفاهيم القيمة العادلة المحاسبية في سجلاتها المحاسبية من حيث القياس والإفصاح وتطبيق المفاهيم المحاسبية الخاصة بالقيمة العادلة.

وهدف دراسة المطارنة وبشاييرة ( ٢٠٠٦ ) بعنوان «مدى التزام البنوك المساهمة العامة الأردنية بالمحاسبة عن الاستثمار في الأسهم والسندات في ضوء معيار المحاسبة الدولي (٣٩)».

للتعرف إلى معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩ ، والتصنيفات الجديدة التي جاء بها المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩ ، وهدفت أيضاً التعرف إلى المعالجة المحاسبية للاستثمارات في الأوراق المالية حسب مفهوم إعادة التقييم بالقيمة العادلة.

وخلصت إلى أنّ البنوك الأردنية تلتزم بالمحاسبة عن الاستثمارات في الأوراق المالية حسب متطلبات المعيار المحاسبي الدولي ٣٩ ، وذلك من حيث المعالجة المحاسبية والإفصاح للاستثمارات المالية حسب متطلبات المعيار.

أما دراسة ( زلموط، ٢٠٠٢ ) بعنوان « مدى ملائمة بيانات القوائم المالية للمصارف الأردنية لمعيار المحاسبة الدولي ٣٩ » هدفت هذه الدراسة إلى تقييم متطلبات معيار المحاسبة الدولي ٣٩ من وجهة نظر مُعدّي القوائم ووجهة نظر المدققين الخارجيين ومدى ملائمتها لبيانات القوائم المالية للمصارف الأردنية فقد توصلت هذه الدراسة إلى أنّ متطلبات المعيار المحاسبي الدولي ٣٩ مهمة إحصائياً من وجهة نظر مُعدّي القوائم المالية في المصارف وأنّ متطلبات معيار المحاسبة الدولي ٣٩ مهمة إحصائياً من وجهة نظر المدققين الخارجيين في الأردن.

اتفقت آراء معدّي القوائم المالية والمدققين الخارجيين حول بعض متطلبات معيار المحاسبة الدولي ٣٩ مثل المتطلبات المتعلقة باعتبارات القيمة العادلة ومحاسبة التحوط والإفصاح عن الأدوات المالية وكذلك هناك فروقات حول المتطلبات المتعلقة بالاعتراف وقياس الأدوات المالية.

دراسة ( سعيد، ١٩٩٦ ) بعنوان « مدى ملائمة تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٠ من وجهة نظر البنوك والشركات المالية الأردنية العاملة في الأردن »

فقد هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أجزاء المعيار الدولي رقم ٣٠ حسب رأي البنوك والشركات الأردنية عن طريق إداراتها ومدققيها الداخليين.

وقد أظهرت أنّ متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٠ مهمة إحصائياً من وجهة نظر البنوك والشركات الأردنية. كما أظهرت الاتفاق التام بين المدققين والمدراء الماليين حول أهمية متطلبات المعيار المحاسبي الدولي (٣٠).

#### الدراسات الأجنبية :

دراسة، Combes Elisabeth 2000 بعنوان «سياسات التقارير المالية في البنوك الأوروبية ضمن مفهوم الأدوات المالية والقيمة العادلة».

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز وإظهار أهمية القيمة العادلة في المحاسبة عن الأدوات المالية والإفصاح عن آثارها في الكشوفات المالية في البنوك الأوروبية حيث جرت هذه الدراسة على تسعة عشر بنكاً أوروبياً. وقد أظهرت النتائج أنّ تطبيق أسس ومفاهيم القيمة العادلة أمرٌ مرحّب به وأنّ الإطار المعلوماتي الذي توفّره القيمة العادلة مهم جداً ويلقى إقبالاً من الموظفين

في البنوك ويرحبون بتطبيق تعليمات القيمة العادلة حسب مقتضيات المعيار المحاسبي الدولي ٣٩.

وقد هدفت دراسة Pascal Delvaille 2005 بعنوان «الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية في أوروبا : دلائل من بلدان أوروبية بحلول عام ٢٠٠٥» إلى مقارنة عملية التقارب في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية بحلول عام ٢٠٠٥ في إيطاليا وفرنسا وألمانيا من حيث تكييف الأنظمة المحاسبية المحلية في هذه الدول وإعداد التقارير المالية الموحدة في كافة الشركات المدرجة في الأسواق المالية في كل بلد منها.

وأظهرت النتائج أنّ جميع هذه الدول تسعى إلى تطبيق المعايير الدولية في شركاتها المساهمة العامة المُدرّجة في السوق المالية وأنّ الشركات غير المدرجة في السوق المالية في ألمانيا وفرنسا ستبقى تطبّق معايير المحاسبة المُتعارف عليها أمّا الشركات غير المدرجة في السوق المالية في إيطاليا ستطبّق معايير المحاسبة الدولية بحلول عام ٢٠٠٥.

### **منهجية الدراسة :**

إنّ هذه الدراسة تتبع المنهج الوصفي التحليلي ويتّضح ذلك من خلال اتباع الجانبين التاليين:

### **الجانب النظري :**

ويعتمد هذا الجانب في جمع البيانات على مصادر المعلومات المكتوبة مثل الكتب والدوريات والمجلات والمقالات العربية والأجنبية والدراسات السابقة العربية والأجنبية ذات العلاقة بالموضوع. وما أصدرته معايير المحاسبة الدولية وبالأخص المعيار المحاسبي الدولي ٢٢ بالإضافة إلى الاستفادة من الموضوعات ذات الصلة والمنشورة على الإنترنت.

### **الجانب التطبيقي :**

ويتكوّن من إعداد استبانة احتوت على أسئلة دقيقة وواضحة حيث تتكوّن الاستبانة من ثلاثة أجزاء: الجزء الأول يقيس هذه الفرضية الأولى تلتزم الشركات المساهمة العامة الأردنية بالمحاسبة عن تكاليف الاقتراض وفقاً لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٢ من خلال ثلاثة عشر سؤالاً. أما الجزء الثاني والمتعلّق بالإفصاح عن متطلبات المعيار ٢٣ فقد تمّ قياسها من خلال (١٢) سؤالاً.

وتوزّع الاستبانة على عيّنة الدراسة وهم معدّي القوائم المالية متمثلة في أحد المحاسبين

في الشركات المساهمة العامة الأردنية للإجابة عن أسئلة الاستبيان من أجل اختبار الفرضيات. هذا وقد تمّ استخدام مقياس ليكرت الخماسي لتحديد بدائل الإجابة المتاحة، حيث تتم الإجابة باختيار إحدى درجات المقياس المطروحة لكل سؤال، والتي تُعبّر عن درجة الأهمية أو درجة التطبيق والالتزام بتعليمات المعيار المحاسبي الدولي ٢٣ بشأن المحاسبة عن تكاليف الاقتراض. ولمعرفة مدى الأهمية النسبية في تطبيق المعيار وفي الالتزام بتطبيق متطلبات معيار المحاسبة الدولي ٢٣ في المحاسبة تكاليف الاقتراض من قبل عيّنة الدّراسة تمّ الاعتماد على الوسط الفرضي ٢ (٦٠٪)، والذي على ضوءه تقارن الأوساط الحسابية لكل جزءٍ من أسئلة اختبار الفرضيات مع الوسط الفرضي. ( الرفاعي ، ١٩٩٨ ، ١٤٩ )

### **الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات:**

لقد تمّ استخدام الأساليب الإحصائية الملائمة لتحليل البيانات التي تمّ جمعها من خلال الاستبيان، وباستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS)، وذلك بالاعتماد على الأساليب الإحصائية التالية:

التكرارات: حيث تمّ تقسيم الشركات المساهمة العامة الأردنية حسب قطاعاتها وتمّ حساب التكرارات الخاصة لكل قطاعٍ على حدة والنسبة المئوية لكل قطاعٍ إلى إجمالي القطاعات. مقاييس النزعة المركزية ومقاييس التشتت من خلال حساب المتوسطّات الحسابية والانحرافات المعيارية من أجل معرفة متوسطّ الإجابات الخاصة بكل سؤالٍ على حدة ولجميع الأسئلة مجتمعةً الخاصة بكل فرضية.

اختبار T- Test للعينة الواحدة وقد تمّ اتباع هذا الأسلوب لمعرفة مدى تطبيق متطلبات المعيار الدولي ٢٣ والخاصة بالمحاسبة والإفصاح عن تكاليف الاقتراض.

### **صدق وثبات الاستبانة:**

للتأكد من صدق الاستبانة، تمّ عرضها على عددٍ من المُحكّمين من ذوي الاختصاص من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية وتمّ قياس ثبات الاستبانة من خلال الاعتماد على اختبار ألفا كرونباخ حيث كانت نسبته (٩٢,٠٪) وهي نسبة تدلّ على ثبات مقياس الدّراسة.

### **مجتمع وعيّنة الدّراسة:**

يتكوّن مجتمع الدّراسة من الشركات المساهمة العامة الأردنية (بنوك ، خدمات ، تأمين، صناعة ) والبالغ عددها مئتان واثنان عشرة شركة مساهمة عامة، وقد تمّ التوصل إلى هذا الرقم

عن طريق الموقع الإلكتروني لسوق عمان المالي كما هي في ٢٠/٥/٢٠١٠، وقد تمّ استثناء الشركات التي لا يوجد فيها افتراض هامّ مثل الشركات التي تتبع النظام الإسلامي والشركات التعليمية مثل الجامعات الخاصة من خلال فحص الميزانيات العمومية لها كما هي في ٢٠٠٩/١٢/٣١ وكان عددها تقريباً إثنان وستون شركة وعليه يصبح حجم مجتمع الدراسة مائة وخمسون شركة مساهمة عامة أردنية تنطبق عليها شروط الدراسة ونظراً لكبر حجم مجتمع الدراسة ونظراً لصعوبة مسحها جميعها نتيجة البعد الجغرافي أو نتيجة الوقت والجهد أو عدم الاستجابة لتعبئة الاستبيان في بعض الأحيان. لذلك فقد تمّ اتباع أسلوب العينة الإحصائية لمجتمع الدراسة. وقد تمّ استخراج عيّنة الدراسة حسب المعادلة التالية : (الرفاعي، ٥٨، ١٩٩٨).

$$٠,٢٥$$

$$\frac{\gamma(A)}{\gamma(NE)} + ٠,٢٥ = N$$

٠,٢٥ : العدد الثابت في المعادلة.

n: حجم العينة.

E: القيمة المأخوذة من التوزيع الطبيعي عند مستوى الثقة (٠,٠٥)

A: الخطأ العشوائي المسموح به (على فرض أن الخطأ المسموح به بناءً على الدراسات السابقة كان (٠,١٠)).

N: مجتمع الدراسة.

$$٠,٢٥$$

$$\gamma(٠,١٠) + ٠,٢٥ = N$$

$$\gamma(١,٩٦) \quad ١٥٠$$

$$٦٠ = \text{شركة}$$



جدول رقم (١)

الاستبيانات الموزعة والمسترجعة لعينة الدراسة

عينة الدراسة	مجتمع الدراسة	استبيانات موزعة	نسبة الاستبيانات الموزعة إلى مجتمع الدراسة	الاستبيانات المسترجعة	نسبة الاستبيانات المسترجعة من عينة الدراسة
المحاسبين	٦٠	١٢٠	٢٠٠٪	١٠٠	٨٣٪

وتّم اختيار هذه العينة من مجتمع الدراسة والتمثّل في الشركات المساهمة العامة الأردنية ( بنوك، خدمات، تأمين، صناعية )، وذلك باستخدام طريقة العينة العشوائية الطبقية بحيث يتمّ تقسيم المجتمع إلى مجتمعات جزئية تسمى طبقات، بحيث تكون مفردات كل طبقة متجانسة، وقد تمّ اختيار عينة البحث بصورة عشوائية بسيطة من كل طبقة من هذه الطبقات وذلك لتعبّر عن مجتمع الدراسة وقد تمّ استخراج عينة كل قطاع من القطاعات الأربعة حسب وزنها النسبي لحجم مجتمع الدراسة دون أيّ تحيز في النتائج على النحو التالي:

$$\text{البنوك} = ١٦ \times ٦٠$$

$$١٥٠ = ٧ \text{ بنوك}$$

$$\text{الصناعة} = ٥٨ \times ٦٠$$

$$١٥٠ = ٢٣ \text{ شركة صناعية}$$

$$\text{الخدمات} = ٥٠ \times ٦٠$$

$$١٥٠ = ٢٠ \text{ شركة خدمات}$$

$$\text{التأمين} = ٢٦ \times ٦٠$$

$$١٥٠ = ١٠ \text{ شركات تأمين.}$$

$$٦٠ \text{ شركة.}$$

## الخلفية النظرية للدراسة

### نشأة وتطور معايير المحاسبة الدولية :

#### مفهوم وتعريف المعايير المحاسبية :

يعرف المعيار على أنه ( المبدأ ) أو ( المقياس ) أو ( النموذج ) ويميل المحاسبون إلى كلمة أو تسمية المعيار المحاسبي حيث أنه: المقياس الذي يوضع ويقاس عليه وزن شيء أو طوله أو عرضه. وعليه يمكن تعريف المعيار المحاسبي كالتالي.

المعيار المحاسبي: هو القاعدة أو القانون العام الذي يسترشد به المحاسب بإنجاز عملة في تحضير الكشوفات أو التقارير المالية. ( الراوي، ١٩٩٥ )

#### أما تعريف المعيار حسب المنظمة الدولية للتوحيد القياسي :

هو مواصفة فنية أو أي وثيقة أخرى متاحة لعامة الناس ومصاغة بتعاون أو اتفاق عام من جانب جميع المهتمين والمتأثرين بها معتمدة على النتائج والتجارب المجمعة في مجال من المجالات. (وفي نفس الموقع الإلكتروني تمّ تعريف المعيار كالتالي أيضاً): المعيار هو النموذج الذي يحتذى لقياس درجة اكتمال أو كفاءة شيء ما.

مزاي تبني معايير التقارير المالية الدولية (IFRS): (دهمش، ٢٠٠٢)

يمكن تحديد أهم المزايا التي يحققها التطبيق الدولي لهذه المعايير :

١- وجود هذا الاتساق على المستوى الدولي يعطي البيانات المالية القبول العام والمصدقية وقابلية المقارنة.

٢- يعتبر هذا الاتساق وسيلة فعالة لتقليص الهوة بين الأساليب والممارسات المحاسبية المطبقة بين الدول المختلفة مما يزيد من فعالية الخدمات التي تقدمها مهنة المحاسبين المستخدمة الدوليين للبيانات المالية.

٣- يوفر على الشركات الجهد والتكلفة لإعداد مجموعتين من البيانات المالية إحداها بالمعايير المحلية والأخرى بالمعايير الدولية.

٤- يؤقّر هذا الاتساق عمل مصلحة الضرائب في الدول التي تتواجد فيها الشركات متعدّدة الجنسيات.

٥- يشجّع الجهات المختصة بوضع المعايير المحاسبية المحلية على تحسين مستوى ونوعية هذه المعايير كي تحوز على القبول العام.

٦- أن تبنى معايير دولية تؤدّي إلى التوصل إلى أفضل النتائج حيث أنّ استخدام هذه المعايير في الدول التي تتبناها ستساعد على تحسين مستوى البيانات والمعلومات التي ستقيسها هذه الشركات داخل الدول هذا يعني أنه عند تطبيق معايير دولية سيلاحظ المختصون الفرق في التطبيق والفرق في النتائج وغالباً ما تكون هذه النتائج لصالح المنشأة.

### المعيار المحاسبي الدولي الثالث والعشرون (تكاليف الاقتراض)

المعيار المحاسبي الدولي الثالث والعشرون تكاليف الاقتراض : (ترجمه: جميعه المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، ٢٠٠٨).

مقدمة : يجب تطبيق هذا المعيار في ضوء ما جاء من مواد وإيضاحات وفي ضوء ما جاء بالمقدمة الخاصة بالمعايير المحاسبية الدولية، مع ملاحظة عدم ضرورة تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على البنود قليلة الأهمية نسبياً.

ويهدف هذا المعيار إلى وصف المعالجة المحاسبية لتكاليف الاقتراض، ويتطلب المعيار عموماً اعتبار تكاليف الاقتراض تكاليف رأسمالية ويتمّ رسملة تكاليف الاقتراض التي يمكن أن تنسب مباشرة لامتلاك أو إنشاء أو تصنيع أصل مؤهل للرسملة.

وتعرف تكاليف الاقتراض: هي الفائدة وغيرها من التكاليف التي تتحمّلها المنشأة فيما يتعلّق باقتراض الأموال. ويمكن أن تشمل تكاليف الاقتراض ما يلي:

- الفوائد على السحب على المكشوف وعلى الاقتراض القصير والطويل الأجل.
- إطفاء الخصم والعلاوات المتعلقة بالاقتراض.
- إطفاء أو تخفيض التكاليف الإضافية المتعلقة بترتيبات الاقتراض.
- نفقات التمويل المتصلة بالتأجير التمويلي والمعترف به حسب المعيار المحاسبي السابع عشر والخاص بالمحاسبة عن عقود الإيجار.
- فروق العملة الناشئة من اقتراض العملة الأجنبية في الحدود التي تعتبر تعديلات لنفقات الفائدة.

### الاعتراف بتكاليف الاقتراض:

يجب الاعتراف بتكاليف الاقتراض برسملة تكاليف الاقتراض مباشرة على الأصل المؤهل. حيث أن تكاليف الاقتراض التي يمكن أن تنسب مباشرة لامتلاك وإنشاء أو تصنيع أصل مؤهل ترسمل كجزء من تكلفة ذلك الأصل. ويجب تحديد قيمة تكاليف الاقتراض المؤهلة للرسملة طبقاً

لما جاء بهذا المعيار.

بموجب هذه المعالجة فإن تكاليف الاقتراض التي تنسب مباشرة لامتلاك أو إنشاء أو تصنيع أصل تدخل في تكلفة ذلك الأصل إذ يتمّ رسملة تكاليف الاقتراض كجزء من تكلفة الأصل حينما يحتمل أن تحقق المنشأة منافع مستقبلية وأن التكلفة يمكن قياسها بشكل موثوق به بينما تعتبر تكاليف الاقتراض الأخرى كنفقات في الفترة التي حدثت فيها.

تكاليف الاقتراض التي يمكن رسملتها:

تتمثل تكاليف الاقتراض التي يمكن أن تنسب مباشرة إلى امتلاك أو إنشاء أو تصنيع أصل مؤهل في تلك التكاليف التي كان بالإمكان تجنبها لو لم تتمّ النفقات الرأسمالية على الأصل المؤهل. عندما تقتض المنشأة أموالاً خصيصاً للحصول على أصل مؤهل معين فإن تكاليف الاقتراض المتعلقة مباشرة بذلك الأصل المؤهل يمكن تحديدها بسهولة.

#### تاريخ بدء فترة الرسملة :

تبدأ رسملة تكاليف الاقتراض كجزء من تكلفة الأصل المؤهل عندما:

تكون النفقات الرأسمالية على الأصل جاري حدوثها.

تكون تكاليف الاقتراض جاري تحملها.

أن تكون الأنشطة الضرورية لإعداد الأصل للاستخدام أو البيع جارية.

تمثل النفقات الرأسمالية على أصل مؤهل فقط تلك النفقات التي ينشأ عنها سداد مبالغ نقدية أو تحويل موجودات أخرى، أو تحمل التزامات محملة بفوائد. وتخفيض النفقات الرأسمالية بأي مقبوضات مسaire للتقدم بالتنفيذ أو منح مقبوضة متعلقة بالأصل (انظر المعيار المحاسبي العشرون والخاص بالمحاسبة عن المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدة الحكومية). إن متوسط القيمة الدفترية للأصل خلال الفترة بما في ذلك تكاليف الاقتراض المرسملة سابقاً، عادة ما يمثل تقريباً معقولاً للنفقات الرأسمالية التي طبق عليها معدل الرسملة في تلك الفترة.

#### تعليق الرسملة :

يجب إيقاف رسملة تكاليف الاقتراض خلال الفترات الممتدة من توقف نشاط التطوير. يمكن حدوث تكاليف الاقتراض خلال فترة ممتدة والتي تتوقف فيها الأنشطة الضرورية لإعداد الأصل للاستعمال المرجو أو للبيع. وتكون هذه التكاليف هي تكلفة امتلاك أصل مستكمل جزئياً ولذا لا تؤهل للرسملة. ولكن رسملة تكاليف الاقتراض لا تعلق عادةً خلال الفترة التي يجري خلالها

قدر كبير من الأعمال الفنية والإدارية. كما لا تعلق رسملة تكاليف الاقتراض حينما يكون التأخير المؤقت جزءاً ضرورياً من عملية إعداد الأصل للاستعمال المرجو أو للبيع. فمثلاً تستمر الرسملة خلال الفترة الممتدة والمطلوبة لنضج المخزون أو خلال الفترة الممتدة من ارتفاع مناسيب المياه التي تؤخر بناء أحد الجسور، إذا كان من المعتاد ارتفاع مناسيب المياه في المنطقة الجغرافية المعنية.

### إيقاف الرسملة :

يتعين إيقاف رسملة تكاليف الاقتراض عندما تتيح بشكلٍ جوهرياً كافة الأنشطة الضرورية لإعداد الأصل المؤهل للاستعمال المرجو أو للبيع. ويكون الأصل عادةً جاهزاً للاستعمال المرجو أو للبيع إذا استكمل إنشاؤه على الرغم من أن العمل الإداري الروتيني مازال مستمراً. وإذا تبقت تعديلات ثانوية مثل (ديكور) المبنى ليناسب مواصفات المشتري أو المستخدم فهذا يشير إلى أن كافة الأنشطة قد استكملت بشكلٍ جوهري.

عند استكمال إنشاء أجزاء من الأصل المؤهل ويكون كل جزء قابلاً للاستعمال أثناء استمرار الإنشاء على الأجزاء الأخرى فإنه يتعين إيقاف رسملة تكاليف الاقتراض عندما يتم استكمال جميع الأنشطة الضرورية لإعداد ذلك الجزء للاستعمال المرجو أو للبيع.

كمثال على أصل مؤهل مكون من عدة أجزاء قابلة للاستعمال منفردة كما هو في حالة مجمع تجاري مكون من عدة مباني قابلة للاستعمال منفردة بينما يستمر الإنشاء لباقي المباني. وكمثال لأصل مؤهل يستلزم استكماله قبل إمكان استخدام أي جزء في حالة المصنع الذي يتطلب عدة عمليات تنفذ بشكلٍ متسلسل في عدة أجزاء من المصنع في نفس الموقع مثل مصنع الصلب.

الإفصاح حسب متطلبات المعيار ٢٣:

يجب أن تفصح البيانات المالية عن:

السياسة المحاسبية المطبقة لتكاليف الاقتراض.

قيمة تكاليف الاقتراض المرسملة خلال الفترة.

معدل الرسملة المستخدم لتحديد مقدار تكاليف الاقتراض المؤهلة للرسملة.

يجب أن تفصح البيانات المالية عن السياسة المحاسبية المطبقة بشأن تكاليف الاقتراض.

### تحليل البيانات واختبار الفرضيات:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية

بالمحاسبة تكاليف الاقتراض حسب متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٣.

ولذلك يتضمن هذا الفصل عرضاً للنتائج التي توصلت إليها الدراسة الحالية وذلك بعد القيام بعملية جمع وتحليل استجابات أفراد عيّنة الدراسة من الشركات المساهمة العامة الأردنية على المقياس المستخدم في الدراسة بواسطة برنامج الرزم الإحصائية SPSS.

### قياس ثبات الاستبانة :

#### اختبار ألفا كرونباخ:

للتأكد من ثبات مقياس الدراسة لجأ الباحث إلى استخدام طريقة (كرونباخ ألفا) للتعرف على الدرجة الكلية لثبات مقياس الدراسة، بالإضافة إلى التعرف على ثبات المقياس في حالة حذف كل فقرية من الفقرات الأمر الذي يعطي صورة واضحة عن الفقرات القوية والفقرات الضعيفة في مقياس الدراسة.

وبلغت قيم معامل ثبات المقياس (٠,٩٠)، حيث كانت هذه القيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الثقة ( $\alpha \geq 0,05$ )، مما جعل الباحث مطمئناً على صلاحية المقياس من الناحية العلمية للتطبيق العملي على عينة الدراسة.

- النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى: تلتزم الشركات المساهمة العامة الأردنية بمتطلبات المحاسبة عن تكاليف الاقتراض وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم ٢٣..

للتأكد من صحة هذه الفرضية قام الباحث باستخدام اختبار (ت) للمجموعة الواحدة One Sample T-test على متغير درجة التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بالمحاسبة عن تكاليف الاقتراض حسب المعيار ٢٣، ولذلك يشير الجدول رقم (٢) إلى المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ونتائج اختبار (ت) للمجموعة الواحدة.

#### جدول رقم (٢)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ونتائج اختبار (ت) للمجموعة الواحدة على متغير التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بالمحاسبة عن تكاليف الاقتراض حسب متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٣  $n=100$

الرقم	الفقرة	قيمة الاختبار = ٣ درجات		
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	متوسط الفرق
				قيمة ت
				تلتزم الشركات المساهمة العامة الأردنية بالمحاسبة عن تكاليف الاقتراض وفقاً لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٣.
١	حسب متطلبات المعيار فإن تكاليف الاقتراض التي يمكن أن تنسب مباشرة لامتلاك أو إنشاء أو تصنيع أصل مؤهل للرسملة. يجب أن ترسم.	٤,٥٥	٠,٦٧	١,٥٥
٢	تكاليف الاقتراض التي يمكن أن تنسب مباشرة لامتلاك وإنشاء أو تصنيع أصل مؤهل ترسم كجزء من تكلفة ذلك الأصل.	٤,٤٥	٠,٦٢	١,٤٥
٣	يتم رسملة تكاليف الاقتراض كجزء من تكلفة الأصل حينما يحتمل أن تحقق المنشأة منافع مستقبلية وأن التكلفة يمكن قياسها بشكل موثوق.	٤,٤٥	٠,٧٢	١,٤٥
٤	يتم رسملة المصاريف المتعلقة بالقرض ( تكاليف الاقتراض ) اذا كانت تخص الأصول المؤهلة.	٤,٤٥	٠,٦٩	١,٤٥
٥	يتم رسملة تكاليف الاقتراض أيضاً على الأصول التي يتم تجهيزها بشكل روتيني.	٤,٣٠	٠,٦٩	١,٣٠
٦-	يتم إثبات تكاليف الاقتراض المتعلقة بالقرض لحظة حدوثها وتحميلها لقيمة القرض.	٣,٩٨	٠,٩٨	٠,٩٨
٧	إذا كان القرض عاماً لكافة أنشطة المنشأة فإنك تحدد تكاليف الاقتراض التي يجب أن ترسم على الأصول المؤهلة.	٣,٢٥	٠,٩٨	٠,٢٥

الرقم	الفقرة	قيمة الاختبار = ٣ درجات		
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	متوسط الفرق
٨	تثبت وترسمل فائدة الاقتراض على حساب القرض مع تاريخ إثبات قيمة القرض.	٣,٨٠	٠,٦٨	٠,٨٠
٩	ترسمل العلاوة أو الخصم المتعلقة بالاقتراض كتكاليف اقتراض.	٤,٣٨	٠,٧٣	١,٢٨
١٠	إذا نتج عن تكاليف الاقتراض الخارجية فروقات عملة فإنها ترسمل على قيمة القرض بصفتها تكاليف اقتراض.	٤,٢١	٠,٨٢	١,٢١
١١	عند اقتراض أموال خصيصاً لغرض الحصول على أصل مؤهل تحدد مقدار تكاليف الاقتراض المؤهلة للرسملة على ذلك الأصل خلال الفترة بالتكاليف الفعلية لذلك الاقتراض مطروحاً منها أي ربح على الاستثمار المؤقت لتلك الأموال المقترضة.	٤,٤٣	٠,٦٢	١,٤٣
١٢	يجب إيقاف رسملة تكاليف الاقتراض خلال الفترات الممتدة من توقف نشاط التطوير.	٤,٣٠	٠,٨٤	١,٣٠
١٣	يتعين إيقاف رسملة تكاليف الاقتراض عندما تتوضح بشكل جوهري كافة الأنشطة الضرورية لإعداد الأصل المؤهل للاستعمال المرجو أو للبيع	٣,٥٠	١,٠	٠,٥٠
	المجموع	٤,١٥	٠,٤٢	١,١٥
				٢١,٢٧ *

دالة عند مستوى الثقة ( $\alpha \geq 0,05$ ) بدرجة حرية (٩٩).

يتضح من الجدول (٢) أعلاه والذي يقيس الفرضية الأولى وهي (تلتزم الشركات المساهمة العامة الأردنية بمتطلبات المحاسبة عن تكاليف الاقتراض وفقاً لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٢). بحيث حازت جميع الفقرات على درجة قبول مرتفعة جداً وقد حصلت الفقرة رقم (١) والتي تنص على أنه حسب متطلبات المعيار فإن تكاليف الاقتراض التي يمكن أن تنسب



مباشرة لامتلاك أو إنشاء أو تصنيع أصل مؤهل للرسملة. يجب أن ترسم. وذلك بمتوسط حسابي بلغ (٤,٥٥) وانحراف معياري بلغ (٠,٦٨) وبلغ الفرق بين الوسط الحسابي للفقرة ودرجة الاختبار (١,٥٥) لصالح درجة الالتزام بالفقرة كما بلغت قيمة (t) لهذه الفقرة (١٧,٧٩) درجة وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الثقة ( $\alpha \geq 0,05$ ) مما يشير إلى قبول هذه الفقرة. تلتزم الشركات المساهمة العامة الأردنية بمتطلبات المحاسبة عن تكاليف الاقتراض وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم ٢٣.

كما حصلت الفقرة (٧) والتي تنص إذا كان القرض عاماً لكافة أنشطة المنشأة فإنك تحدد تكاليف الاقتراض التي يجب أن ترسم على الأصول المؤهلة. على متوسط حسابي بلغ (٣,٢٥) وانحراف معياري (٠,٩٨) كما بلغ الفرق بين المتوسط الحسابي للفقرة ودرجة الاختبار (٠,٢٥) لصالح الالتزام بالفقرة، وبلغت قيمة (t) للفقرة (١,٦٥) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الثقة ( $\alpha \geq 0,05$ ) مما يعني قبول الفقرة.

وقد بلغ المتوسط الحسابي للفرضية (٤,١٥) وانحراف معياري (٠,٤٢) كما بلغت قيمة (t) للفرضية (٢١,٢٧) درجة، وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الثقة ( $\alpha \geq 0,05$ ) مما يشير إلى قبول الفرضية الصحيحة وهي تلتزم الشركات المساهمة العامة الأردنية بمتطلبات المحاسبة عن تكاليف الاقتراض وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم ٢٣.

- النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية: تلتزم الشركات المساهمة العامة الأردنية بمتطلبات الإفصاح عن تكاليف الاقتراض وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم ٢٣.

للتأكد من صحة هذه الفرضية قام الباحث باستخدام اختبار (ت) للمجموعة الواحدة One Sample T-test على متغير درجة التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بالإفصاح عن تكاليف الاقتراض حسب المعيار ٢٣، ولذلك يشير الجدول رقم (٣) إلى المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ونتائج اختبار (ت) للمجموعة الواحدة.

جدول رقم (٣)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ونتائج اختبار (ت) للمجموعة الواحدة على متغير التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بالإفصاح عن تكاليف الاقتراض حسب متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٣  $n = 100$

الفقرة	قيمة الاختبار = ٣ درجات			
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	متوسط الفرق	قيمة ت
	تلتزم الشركات المساهمة العامة الأردنية بمتطلبات الإفصاح عن تكاليف الاقتراض وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم ٢٣.			
١	٣,٣٥	٠,٩٩	٠,٣٥	*٢,٦١
	يتم الإفصاح عن السياسات المالية المتبعة في تسجيل قيمة القرض أثناء الاقتراض.			
٢	٣,٦٠	٠,٩٩	٠,٦٠	*٤,٣٨
	تسجل المصاريف المتعلقة بالاقتراض (من البنك أو قرض السندات) بشكل منفصل عن قيمة القرض.			
٣	٤,١٣	٠,٨٩	١,١٣	*٩,٨٤
	تحمل المصاريف المتعلقة بالاقتراض على قيمة الأصل المؤهل للرسملة.			
٤	٤,٠٥	٠,٩٢	١,٠٥	٨,٧٦
	يفصح عن قيمة القرض في الميزانية العمومية في جانب الخصوم قصيرة أو طويلة الأمد.			
٥	٤,٠٨	٠,٩٢	١,٠٨	*٩,٠٦
	تسجل قيمة القرض برسملة تكاليف الاقتراض على قيمة القرض			
٦	٤,٣٨	٠,٦٤	١,٣٨	*١٦,٧٣
	تضاف تكاليف الاقتراض لقيمة القرض وبالتالي فإن النفقات تحمل للقرض ويفصح عنها في الميزانية العمومية.			
٧	٤,٣١	٠,٧٢	١,٣١	*١٤,٠٧
	يفصح عن الكلفة الكلية للقرض في الميزانية العمومية			
٨	٤,٣٥	٠,٥٤	١,٣٥	*١٩,١١
	عند استخدام قرض السندات فإن قيمة القرض ترسل على كافة التكاليف المتعلقة به.			
٩	٤,١١	٠,٨٢	١,١١	*١٠,٤٨
	تستخدم طريقة العائد الحقيقي في إطفاء قرض السندات الرأسمالي.			

الفقرة	قيمة الاختبار = ٣ درجات			قيمة ت
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	متوسط الفرق	
١٠	٤,٠٨	٠,٨٤	١,٠٨	*٩,٨٧
١١	٣,٨٦	٠,٨٥	٠,٨٦	*٧,٨٧
١٢	٣,٢٣	٠,٩٢	٠,٢٣	*١,٩٤
	٣,٩٦	٠,٤٤	٠,٩٦	*١٦,٨٠

دالة عند مستوى الثقة ( $\alpha \geq 0,05$ ) بدرجة حرية (٩٩).

يتضح من الجدول (٢) أعلاه والذي يقيس الفرضية الثانية وهي (تلتزم الشركات المساهمة العامة الأردنية بمتطلبات الإفصاح عن تكاليف الاقتراض وفقاً لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٣). إن جميع الفقرات نالت القبول التام والمتوسطات الحسابية مرتفعة وقد حصلت الفقرة رقم (٦) والتي تنص على أنه تضاف تكاليف الاقتراض لقيمة القرض وبالتالي فإن النفقات تحمل للقرض ويفصح عنها في الميزانية العمومية. وذلك بمتوسط حسابي بلغ (٤,٢٨) وانحراف معياري بلغ (٠,٦٤) وقد بلغ متوسط الفرق بين الوسط الحسابي للفقرة ودرجة الاختبار (١,٢٨) لصالح درجة الالتزام بالفقرة كما بلغت قيمة (t) لهذه الفقرة (١٦,٧٣) درجة وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الثقة ( $\alpha \geq 0,05$ ) مما يشير إلى قبول هذه الفقرة.

وقد حصلت الفقرة رقم (١٢) وهي (تستخدم الشركة طريقة الإطفاء بطريقة القسط الثابت لقرض السندات الراسمالي بدلاً من طريقة معدل العائد الحقيقي). على أقل وسط حسابي بلغ (٣,٢٣) وانحراف معياري (٠,٩٢) كما بلغ متوسط الفرق بين الوسط الحسابي ودرجة الاختبار (٠,٢٣) لصالح درجة قبول الفقرة وبلغت قيمة (t) عند هذا المستوى من الفرق (١,٩٤) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الثقة ( $\alpha \geq 0,05$ ).

وقد بلغ المتوسط الحسابي للفرضية (٣,٩٦) وانحراف معياري (٠,٤٤) كما بلغت قيمة (t) للفرضية (١٦,٨٠) درجة، وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الثقة ( $\alpha \geq 0,05$ ) مما يشير إلى قبول الفرضية الصحيحة والتي تنص على أنه (تلتزم الشركات المساهمة العامة

الأردنية بمتطلبات الإفصاح عن تكاليف الاقتراض وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (٢٣).

نتائج الدراسة : لقد توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

١- تلتزم الشركات المساهمة العامة الأردنية بالمحاسبة عن تكاليف الاقتراض طبقاً لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (٢٣). وقد جاءت أهم نقاط الالتزام كما يلي:

حسب متطلبات المعيار فإن تكاليف الاقتراض التي يمكن أن تتسب مباشرة لامتلاك أو إنشاء أو تصنيع أصل مؤهل للرسملة. يجب أن ترسمل.

تكاليف الاقتراض التي يمكن أن تتسب مباشرة لامتلاك وإنشاء أو تصنيع أصل مؤهل ترسمل كجزء من تكلفة ذلك الأصل.

يتم رسملة تكاليف الاقتراض كجزء من تكلفة الأصل حينما يحتمل أن تحقق المنشأة منافع مستقبلية وأن التكلفة يمكن قياسها بشكل موثوق.

يتم رسملة المصاريف المتعلقة بالقرض ( تكاليف الاقتراض ) إذا كانت تخص الأصول المؤهلة.

ث- يتم رسملة تكاليف الاقتراض أيضاً على الأصول التي يتم تجهيزها بشكل روتيني.

٢- تلتزم الشركات المساهمة العامة الأردنية بالإفصاح عن تكاليف الاقتراض وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٣. وقد جاءت أهم نقاط الالتزام كما يلي:

أ- تضاف تكاليف الاقتراض لقيمة القرض وبالتالي فإن النفقات تحمل للقرض ويفصح عنها في الميزانية العمومية.

ب- يفصح عن علاوة قرض السندات المرسمل في قائمة الدخل.

ت- يفصح عن طريقة العائد الحقيقي في إطفاء قرض السندات الرأسمالي.

ث- تضاف تكاليف الاقتراض لقيمة القرض وبالتالي فإن النفقات تحمل للقرض ويفصح عنها في الميزانية العمومية.

توصيات الدراسة: وفي ضوء النتائج والتحليل السابق يوصي الباحث بما يلي:

١- أن يتم تبني جميع فقرات المعيار المحاسبي الدولي ٢٣ ( تكاليف الاقتراض ) حتى لا يكون هناك تناقضاً في تطبيق متطلبات المعيار.

ضرورة تبني معايير المحاسبة الدولية وذلك لما له من أهمية في توحيد السياسات المحاسبية والحد من فروقات الطرق المحاسبية.

٢- أن يتم إجراء دراسات توضح الآثار الإيجابية للالتزام بمعايير المحاسبة الدولية.

## المراجع:

- بشايرة، محمد محمود والمطارنة غسان (٢٠٠٦). المحاسبة عن الاستثمارات في الأسهم والسندات في ضوء المعيار المحاسبي الدولي ٣٩. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، القطر العربي السوري، العدد ٢، المجلد ٢٢، ص ص ١٢١-١٨٠.
- بشايرة، محمد (٢٠١٠)، تطبيق المفاهيم المحاسبية للقيمة العادلة في البنوك الأردنية طبقاً لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد ٢٤، ص ص ٢٢٩-٢٥١.
- دهمش، نعيم (٢٠٠٢)، تجانس معايير المحاسبة الدولية والأمريكية والأوروبية. المؤتمر العلمي المهني الرابع، جمعية مدقق الحسابات القانونيين الأردنيين، ص ص ٥-٢٢.
- الراوي، حكمت (١٩٩٥). المحاسبة الدولية. الطبعة الأولى، دار حنين، عمان، ص ٨.
- الرفاعي، أحمد (١٩٩٨). مناهج البحث العلمي: تطبيقات إدارية واقتصادية، الأردن- عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.
- عبد الله سعيد، (١٩٩٦). مدى ملاءمة تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٠ من وجهة نظر البنوك والشركات المالية الأردنية العاملة في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان.
- علا زلموط (٢٠٠٣). مدى ملاءمة بيانات القوائم المالية للمصارف الأردنية لمعيار المحاسبة الدولي ٣٩، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق.
- لجنه معايير المحاسبة الدولية (٢٠٠٨). معايير المحاسبة الدولية ٢٠٠٨. (ترجمة: جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين) عمان.

Pascal Delvaille (2010). European Convergence to IFSR. Evidence From Three Continental European Countries in The Preparation For 2005, Available: [www.bham.ac.uk/EAA/ea2000/bascal.htm](http://www.bham.ac.uk/EAA/ea2000/bascal.htm). 122010/2/.

Elisabeth,Combes(2004).Financial Reporting Practices in the European Banking Sector. Financial Instruments and Fair Value from.. [www.bham.ac.uk/EAA/ea2000/elisabeth](http://www.bham.ac.uk/EAA/ea2000/elisabeth). Research.22.4.2010.